تمهيد:

يعتبر علم اجتماع الجريمة من الميادين الأولى ظهورا في علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر. وقد كان ظهوره استجابة لحاجة اجتماعية ملحة ارتبطت بزيادة نسب الجرائم في المدن الكبيرة لاسيما بعد تصنيعها وارتفاع كثافتها السكانية التي لم تلق الاهتمام الكافي بتلبية حاجياتها. وسنحاول في هذا المقام التعرض إلى هذا الميدان بنوع من التفصيل.

أولا: ماهية الجريمة:

عرفت الجريمة وفق عدة مقاربات أهمها:

1-التعريف الاجتماعي للجريمة: تعددت التعريفات الخاصة بهذا المفهوم أهمها:[1]

- الجريمة هي كل سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة. فهو بمثابة خروج عن السلوك الذي يضعه المجتمع لأفراده.
- الفعل الذي يتعارض مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية، ويتعارض مع القيم والأفكار المجتمعية.
- ويعرفها راد كليف براون: بأنها انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه.

2-التعريف النفسي للجريمة: يركز المنظور النفسي للجريمة على ما يلي:

- الجريمة هي حقيقة واقعية وإشباع لغريزة إنسانية بطريقة شاذة لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها، وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات.2
- الجريمة هي انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقا حرا لا يعوقه شيء ف عملية إشباعها، وهي ثلاث أنواع: غريزة القتال والدفاع، غريزة الاقتناء وغريزة الجنس.

3-التعريف القانوني للجريمة:

تعددت التعاريف القانونية لهذا المفهوم حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

---

[1] – غني ناصر حسن القريشي، **علم الجريمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص-ص 23-24.

[2] – رمسيس بنهام، **الوجيز في علم الإجرام**، منشأة المعارف، ط1، الاسكندرية، دون سنة، ص 30.

- السلوك الذي يخرق قانون العقوبات.
- الواقعة المنطبقة على أحد نصوص التجريم إذا أحدثها إنسان أهل للمسؤولية الجنائية.
- سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير.
- ارتكاب فعل أو الامتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانونا ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون.

4-التعريف الإسلامي للجريمة: يركز علماء الشرع في تعريفهم للجريمة على:

- إن الجريمة هي نتاج لانحراف الفرد عن الطريق السوي الذي وضعه له الخالق وهي كذلك نتاج عن إغواء الشيطان للإنسان.
- هي كل عمل أو قول يخالف الشريعة التي شرعها الله لعباده سواء بفعل ما نهى الله ورسوله عن فعله أو الامتناع عما أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بفعله أو الهدف من العقوبة هو تحكيم الشرع الله تعالى وحفظ مصالح وآمن المجتمع وإقامة العدل وزجر المحرم وتقويم اعوجاجه وردع غيره.1

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الجريمة تشير إلى كل سلوك محرما قانونا أو عرفا. يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معا، مع توافر عنصر الحرية واختفاء عنصر الإكراه في صاحبه.[2]

ثانيا: التصنيف الاجتماعي للجريمة:

تصنف الجرائم من الناحية الاجتماعية الى عدة أنواع أهمها:[3]

- جرائم ضد الممتلكات، كالسرقة والحريق العمد وتسميم الماشية.
- جرائم ضد الأفراد كالقتل والضرب وهتك العرض.
- جرائم ضد النظام العام كجرائم أمن الدولة إشاعة الفوضى والتخريب.

---

[1]-جمال معتوق، **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي (أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف)**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2014، ص-ص 38 – 39.

[2] - نبيل السمالوطي، **علم اجتماع العقاب**، دار الشروق، ط1، جدة، 1993، ص76.

[3]- غباري محمد سلامة محمد، **في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية، ط1، القاهرة، 2005، ص-ص 16 -17.

- جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع مثل: الصيد في غير موسمه، أو صيد الطيور المحرم صيدها، أو تبديد ثروات المجتمع.
- جرائم ضد الأسرة كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.
- جرائم عامة ضد الأخلاق كالأفعال الفاضحة والخادشة للحياء في المناطق العامة.

ثالثا: مفهوم علم اجتماع الجريمة:

يشير علم اجتماع الجريمة إلى عملية البحث في العوامل ذات الصفة الاجتماعية في أسباب وممارسة الجريمة أي مدى مسؤولية المجتمع عنها، فدراسة عوامل الجريمة وشؤون العقاب تستهدف في النهاية وضع السياسة الملائمة لمكافحة عواملها وتكييف الرد الاجتماعي على الجريمة بما لا يقع بالضرر على المجتمع وبما ينفع إن أمكن.[1]

ويقول صلاح الدين عباسي في تعريفه لهذا العلم: " هو ببساطة العلم الذي يهتم بدراسة الجريمة، الفرد المجرم والاجرام في إطار محيط محدد ومنظومة علاقات محددة وفي زمن محدد."[2]

وتركز مختلف التعاريف التي خصت هذا العلم على مجموعة من النقاط أهمها:

- هو علم السلوك الاجرامي من حيث مظاهره وأسبابه وآثاره القريبة والبعيدة.
- علم دراسة الجريمة والمجرمين وضحاياهم من الأفراد الذين وقعت عليهم الجريمة دون أي ذنب من جانبهم.
- العلم الذي يدرس أسباب ونتائج وعلاج الجريمة التي تقع في المجتمع.

رابعا: موضوعات علم اجتماع الجريمة:

تتمثل أهم موضوعات علم اجتماع الجريمة في:[3]

- مفهوم علم اجتماع الجريمة وطبيعته ومجاله وأغراضه النظرية والتطبيقية ومشكلاته.

---

[1] – طلعت ابراهيم لطفي، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2008، ص– ص 30–33.

[2] – ABBASSI Salah Eddine, **La criminologie : Objet, objectifs et moyens**, Conférence le 26-11-2013, Gai Moulin, Paris, 2013.

[3] – إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008، ص –ص 24 –25.

- علاقة علم اجتماع الجريمة بالعلوم الأخرى كالقانون الجنائي، علم النفس، علم الأحياء، علم الإحصاء وعلم الاقتصاد، الفلسفة وعلم الأخلاق، الخدمات الاجتماعية وعلم الأنثروبولوجيا الاجتماعية.
- التفسيرات البيولوجية والوراثية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والفلسفية واللاهوتية للجريمة.
- العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة في الجريمة كالبيئة، الثقافات الفرعية، المناطق السكنية الحضرية والريفية، التوزيع العمري والنوعي والمهني للسكان، الحالة الاقتصادية ووسائل الاعلام الجماهرية، وطبيعة الأسرة من حيث ثقافتها ووعيها الاجتماعي ومشكلاتها...إلخ.
- الآثار الاجتماعية والنفسية والحضارية للجريمة على الفرد والجماعة والمجتمع.
- الطرق الوقائية والعلاجية للجريمة ودور المجتمع فيها.

وعليه يتضح أن علم اجتماع الجريمة يهدف إلى بلوغ غرضين أساسيين هما: غرض اجرائي متعلق بدراسة الجريمة والمجرمين للحد من آثارها السلبية. وغرض علمي والمنهجي يهدف الى تنمية وتطوير الدراسات الاجرامية وزيادة عدد الاخصائيين في علم اجتماع الجريمة وبقية العلوم السلوكية.

ويسعى علم اجتماع الجريمة إلى تحقيق الأهداف الإجرائية الآتية: [1]

1. معرفة أسباب ونتائج الجريمة على الفرد والمجتمع.
2. تشخيص العوامل الموضوعية والذاتية للوقاية من الجريمة مع تحديد طبيعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لمعالجتها وتطويق أسباب بلورتها وانتشارها في المجتمع.
3. تحديد العوامل الشخصية المؤثرة في الجريمة كعامل العمل، العمر، الجنس...إلخ وتحديد العوامل البيئية والاجتماعية والحضارية المؤثرة كطبيعة العائلة وعمليات التنشئة الاجتماعية ووسائل الضبط الاجتماعي.
4. تحديد أهم الجرائم التي يعاني منها المجتمع في الوقت الحاضر ومقارنتها بالجرائم التي يعاني منها سابقا.

أما الأهداف العلمية والمنهجية لعلم اجتماع الجريمة فتتجسد في:[2]

[1] – غني ناصر حسن القريشي، مرجع سابق، ص 30.

[2] – إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص –ص 27 – 28.

1. تثبيت الحدود العلمية والمنهجية بين علم اجتماع الجريمة والعلوم السلوكية الأخرى من جهة وبين علم الاجتماع والعلوم البيولوجية والطبية من جهة أخرى.
2. العمل على زيادة وتراكم المعرفة العلمية لحقل علم الاجتماع الجريمة بزيادة الأبحاث والدراسات العلمية والنظرية منها والميدانية.
3. زيادة عدد الباحثين والمتخصصين في علم اجتماع الجريمة وفي مختلف أنواع الجريمة.

خامسا: الطرق المنهجية في علم اجتماع الجريمة:

يعتمد البحث في علم اجتماع الجريمة طرقا منهجية مختلفة أهمها:

1-الطريقة التاريخية:

تعتبر الطريقة التاريخية من أولى الطرق التي استعملها علم اجتماع الجريمة في جمع الحقائق والمعلومات. فالباحث الذي يعتمد هذه الطريقة في دراسته للظواهر أو السلوك الاجرامي لا يكتفي بالوصف والتحليل في الحاضر بل يدرس الماضي والجذور التاريخية، حتى يستطيع التنبؤ بمستقبلها واشتقاق القوانين التي تفسر مسيرتها ومظاهرها وتغيرها من نمط الى آخر.

وقد تمكنت هذه الطريقة من إبراز أهم المراحل التي مر بها التفسير العلمي للجريمة والذي يمكن تلخيصه فيما يلي:

- التفسير اللاهوتي الديني حيث كان الناس ينظرون إلى الجريمة على أنها شر يلحق بالجماعة أو المجتمع من قبل الله لذنب اقترفه أفراد هذه الجماعة.
- المرحلة الفلسفية حيث أصبح للجريمة تفسيرا مثاليا وأخلاقيا يستند إلى التناقض الموجود بين السلوك المنحرف وبين المثل والقيم والمقاييس التي يعتقد بها المجتمع كمعايير محددة للسلوك والعلاقات.
- مرحلة عصر التحضر والتنمية والتصنيع الذي اعتمد التفسيرات العلمية الواقعية التي تأخذ بالأسباب الموضوعية والذاتية للجريمة وعلاقتها بالمرض النفسي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمجرم، إضافة الى تأثير النضج الحضاري للمجتمع في السلوك الاجرامي، فكلما تقدم المجتمع ماديا وحضاريا كلما ارتفعت معدلات الجريمة فيه والعكس صحيح.[1]

[1]- احسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص -ص 37 -39.

2-طريقة المقارنة:

يقصد بهذه الطريقة مقارنة البيانات الخاصة بالجريمة على مستويين: الأول خاص بالمقارنة بين المجتمعات المتباينة في درجة نموها وتحضرها وتطورها الحضاري. أما الثاني فهو يخص الفترات الزمنية المتباينة في نفس المجتمع، لأنه لا يمكن إدراك خطورة الجرائم ومظاهرها والقوانين التي تسيرها دون مقارنتها بالجرائم في المجتمعات الأخرى بمختلف مستوياتها وعبر مختلف الازمنة. فمثلا كلما ينمو المجتمع يتطور ماديا وحضاريا كلما ترتفع معدلات الجرائم والعكس. كما أن معدلات الجرائم في المناطق الصناعية والحضرية أكثر من معدلات الجرائم في المناطق الريفية والقروية. (وهذه مقارنة)

هكذا نلاحظ أن طريقة المقارنة تساعدنا على فهم ظاهرة الارتفاع التدريجي في معدلات الجرائم المرتكبة في المجتمعات كما تساعدنا على معرفة خطورة الجريمة خلال الحقب التاريخية المختلفة ومقارنة معدلاتها بين مجتمع وآخر، وكذا مقارنة النظم والمؤسسات العقابية والاصلاحية التي تستخدم في الوقاية من الجريمة ومعالجتها.[1]

3-طريقة المسح الميداني:

تعتبر طريقة المسح الميداني أكثر طرق البحث استخداما في علم اجتماع الجريمة، كون هذه الطريقة تساعد على جمع حقائق ومعلومات جديدة عن العلم وظواهره السلوكية والمؤسسية، مما يساهم في التأكد من صحة ومصداقية نظرياته الأساسية. كما تساعد هذه الطريقة على اجراء الدراسات الميدانية حول المشكلات الاجتماعية بغية تشخيصها وتحليل أسبابها ونتائجها ثم علاجها.

وتستعين طريقة المسح الميداني في البحث والدراسة وتقصي الحقائق الخاصة بالجريمة والسلوك الاجرامي على العينات الإحصائية واستمارات الاستبيان والمقابلات الرسمية وغير الرسمية، كذلك طرق ومناهج الإحصاء المستعملة في تبويب المعلومات وتحليلها تحليلا كميا وعلميا. فأول ما يبدأ به الباحث دراسته هو تحديد موضوعه الدراسي الذي يريد بحثه والتخصص فيه، كمثلا البحث في العوامل السببية للجريمة، الدور الوقائي للعائلة من الجريمة، دور القانون والعدالة في الحد من ظاهرة الجريمة، الخصائص الاجتماعية والثقافية لضحايا الجريمة والظروف الاجتماعية للسجناء.[2] وغيرها من المواضيع الاجتماعية التي تمس هذا الميدان.

---

[1] – احسان محمد حسن، المرجع نفسه، ص-ص 40 -42.

[2] – إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص -ص 43 -44.

سادسا: صعوبات البحث في علم اجتماع الجريمة:

يمكننا تحديد المشكلات الإجرائية والعلمية التي تواجه الدراسة في هذا الميدان في النقاط الآتية: [1]

- صعوبة الدراسة والتشخيص للسلوك الاجرامي كونها قد تشمل أكثر من اختصاص إضافة إلى كون عوامله قد تكون متشعبة يمكن معرفة الظاهر منها فقط.
- صعوبة تحديد الأضرار الناتجة عن السلوك الاجرامي، إذ يمكن أن تتسع دائرة الضحايا لتشمل الجماعة، المؤسسة والمجتمع الكبير.
- إن إجراءات الردع والعقاب والإصلاح الاجتماعي قد لا تحرر المجرم المدان من سلوكه الاجرامي لاسيما إذا كان سبب الجريمة قائما.
- صعوبة تحديد المفاهيم وبالتالي التفسيرات نتيجة الاختلافات الواضحة بين المجتمعات سواء من حيث الأيدولوجيا، العقيدة، الحضارة...إلخ.
- حساسية الموضوعات التي يدرسها علم اجتماع الجريمة لا تساعد المختص على بحثها وتحليلها بصورة حيادية فمثلا عند التطرق إلى موضوع الاغتصاب قد لا يكون تعامل الباحث مع الفاعلين في هذه الظاهرة من معتدين أو ضحايا محايدا، كما أن عملية جمع المعلومات قد تكون صعبة بسبب حساسية الموضوع.

سابعا: المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الاجرامي:

اختلفت وتعددت النظريات المفسرة للسلوك الاجرامي حيث كان لبعضها توجه بيولوجي عضوي وأخرى كانت قانونية، بينما ركز بعضها على الجانب النفسي والبعض الآخر على العوامل الاجتماعية ومساهمتها في بروز مثل هذه السلوكات. وسنحاول فيما سيأتي توضيح أهم هذه المقاربات.

1-المقاربة الكلاسيكية في تفسير الجريمة:

ظهرت هذه المدرسة نهاية القرن 19م وقد اعتمد روادها تفسير السلوك الاجرامي للأفراد من منظور فلسفي، محاولة منهم إيجاد حلول لهذه السلوكات. ومن أهم راد هذه المدرسة نذكر:

[1] – المرجع نفسه، ص-ص 29-31.

- سيزار بيكاريا Cesare Beccaria 1794[1] 1838-

يعتبر سيزار بيكاريا **Cesare Beccaria** مؤسس المدرسة الكلاسيكية في علم الاجرام وتذهب نظريته التي عرضها في كتابه "جرائم وعقوبات" Des délits et des peines سنة 1764م، بأن الأعمال الخطيرة على الدولة أو الناس الآخرين هي التي ينبغي منعها أو تحريمها، وأن العقوبات لا ينبغي أن تكون أكثر قسوة عما يمنع الناس من ارتكاب الجرائم، أي تحريم الأفعال الخطرة فقط على الدولة.

كان ضد فكرة العقوبات القاسية كالإعدام والتعذيب حيث اعتبر أن معرفة العقوبة مقدما التي سوف تلحق بالجاني وإدراك الفرد مقدما مبلغ ما سيلقاه من عقاب كاف لمنعه عن ارتكاب الجريمة. وهو بذلك يحبذ مبدأ الوقاية عن الردع،

طور فكرة المسؤولية الفردية المبنية على الطرح المسيحي الخاص بمبدأ الإرادة الحرة حيث افترضت أن الفرد يتأمل السلوك الخير والسلوك الشرير وبالتالي فهو يستطيع أن يختار بينهما. الألم وعلى ذلك يرتكب الانسان الجريمة لأن اللذة أو المتعة الصادرة من الفعل الاجرامي من أعظم من الألم الذي يمكن توقعه.

- جيرمي بنتام Jeremy Bentham 1748-1832

نشر عام 1811م كتابا شرح فيه نظريته العامة حول المنفعة وعنونه " نظريات العقوبات والجزاءات" Théories des peines et des récompenses. وكان الافتراض الذي يكمن وراء هذا الاقتراح أن للإنسان آراء حرة ويستطيع أن يختار عما إذا كان سوف يستفيد شخصيا من ارتكاب الجريمة من عدمه بمعنى ذلك أن بنتام يخضع السلوك الاجرامي لنظريته العامة في المنفعة.

يقول بنتام أن الفرد يحسب لأفعاله وفق ثنائية تكلفة (العقوبة) / فائدة (اللذة)، فالفرد يبحث عن اللذة وتجنب العقوبة. فإذا كان العقاب أو الألم أكثر من اللذة أو المتعة أو الفائدة الناجمة عن الجريمة، فإن المجرم سوف يتعقل ويبتعد عن ارتكاب الجريمة والمخالفة. وبالتالي يظهر الدور الوقائي للعقوبة. ومازال هذا الرأي الكلاسيكي والفلسفي والقضائي عن الجريمة تعتنقه كثيرا من المحاكم المعاصرة.[2]

---

[1] - Kaluszynski Martine, **Quand est née la criminologie ? Ou la criminologie avant les archives**, in : "Revue Hypermédia", 1 jan. 2005, P. 08. Consulté le 15/02/2019.

[2]- عبد الرحمن العيسوي، **دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1992، ص-ص 57 - 85.

- فيليب بينال Philippe Pinel 1745 – 1826

وهو طبيب فرنسي كان له الفضل في إقحام الجانب العضوي والطبي في تفسير الجريمة، وخاصة اعتماد ما يسمى بـ"**المسؤولية العقابية**" فيما يرتبط بالمرضى العقليين والمتخلفين عقليا. حيث وضع تصنيفا أوليا للأمراض العقلية وأبرز تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على سلوك الأفراد، ومن ثم مسؤوليتهم. كما أشار إلى أنه يمكن الشفاء الذي لن يتحقق إلا بالعلاج والتداوي في مؤسسات مختصة ومكيفة لذلك.[1]

2-المقاربة الوضعية في تفسير الجريمة:

انطلقت المدرسة الوضعية بعد ظهور كتاب شارلز داروين Charles Darwin "أصل الأنواع" بالإضافة الى التطور الفكري المتعلق بالطبيعة الإنسانية. وتنطلق أفكار هذه المدرسة من المبدأ القائل بأن كل الأحداث أو السلوكات الإنسانية لها أسباب وتبريرات كافية، لذلك نجدها تؤكد على ضرورة البحث التطبيقي أو التجريبي (مثل العلوم الطبيعية) في هذه الأسباب.

ترى المدرسة الوضعية أن السلوك الإنساني تقدره قوى خارجة عن السيطرة والوعي الفردي مرتبطة بتكوينه العضوي أو النفسي. ويتفرع عن هذه المقاربة ثلاث مدارس أساسي: المدرسة الإيطالية، المدرسة البيولوجية أو الأنثروبولوجيا الأمريكية والمدرسة النفسية.

- المدرسة الوضعية الايطالية:

ترجع المدرسة الإيطالية الوضعية في تفسير الجريمة الى الطبيب الإيطالي سيزار لومبروزو Cesare Lambroso (1835-1909) وهو طبيب إيطالي يعتبر مؤسس أو أب علم الإجرام. حيث كانت جل أبحاثه في المدة ما بين عام (1878-1846) على العساكر والسجناء، محاولا هو وأتباعه أن يؤسسوا نتائجهم على معطيات موضوعية وتجريبية جديدة.[2]

كانت نظريته في الأول تقول إن النزعات الاجرامية وراثية أي أنها موروثة أو موجودة من الميلاد في الفرد ولم يكتسبها من التعلم أو الاحتكاك والتفاعل بالبيئة المحيطة به، والصفات الوراثية تنتقل من الآباء والأجداد للذرية عبر ما يعرف باسم ناقلات الوراثة أو الجينات، لذلك يمكن معرفة وتشخيص المجرم من مجرد ملاحظة مورفولوجيته وصفات جسمه. حيث يكون شكل المجرم مرتد إلى

[1] - Pinel Philippe, **Traité médico philosophique sur l'aliénation mentale ou la manie**, l'Harmattan, Paris, 2006, P. – P. 155 – 156.
[2] - Kaluszynski Martine, op. cit., P. 11.

الوراء أي إلى المراحل المبكرة والأنواع البدائية من البشر وعلى ذلك نلمس أن لومبروزو قرر الحقائق الآتية:

أ. أن الانسان المجرم يختلف عن الانسان العادي في التكوين الجسماني والوظيفي الداخلي وهذا النقص في التكوين يؤثر بدوره على التكوين النفسي ويؤدي بالفرد إلى ارتكاب الجريمة مثلما يرتكب المصابون بالأمراض العقلية والعصبية أفعالا إجرامية تحت تأثير النقص العقلي.

ب. المجرم مرغم وليس مخير فليس في جريمته خطيئة شخصية بل هي تعود إلى عوامل خارجية.[1]

ج. كل شخص صدر عنه فعل إجرامي يجب أن يتخذ معه التدابير الكفيلة بألا يقع في الجريمة مرة أخرى، ويستوي أن يكون الشخص مجنونا أو عاقلا.

د. الجريمة هي نتيجة تفاعل ظروف شخصية بالأساس وبالتالي فإنه يتعين على القاضي دراسة الحالة الشخصية بصفة شاملة.[2]

في المرحلة الثانية من أبحاثه أدرك لومبروزو ما للمؤثرات الاجتماعية من تأثير على ارتكاب الفرد للجريمة بعد أن كان يعزوها كلية للسمات الجسمية الفيزيقية والتي ترتد إلى الوراثة.

وقد خلص لومبروزو المجرمين إلى خمس طوائف:[3]

1- **المجرم بالولادة:** ويتميز عن الانسان العادي من النواحي الخلقية والعضوية كاختلاف حجم وشكل الرأس عن النمط الشائع في السلالة والمنطقة التي ينتمي اليها، وكبر زائد في أبعاد الفك وعظام الوجنتين، وكبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين أو بروزهما من الرأس والتواء الأنف واعوجاجه أو وجود بروز فيها امتلاء الشفتين وبروزهما، والطول أو القصر الملحوظ في الأنف أو فلطحته، والطول الزائد للذراعين، أما السمات الداخلية والنفسية للمجرم بالميلاد-الولادة- فمنها: ضعف حاسة السمع، انعدام أو ضعف الإحساس بتأنيب الضمير.

2- **المجرم المجنون:** وهو الشخص المصاب بنقص عقلي يفقده ملكة التمييز بين الخير والشر وينبغي أن يوضع في مصلحة عقلية.

---

[1]- رمسيس بنهام، مرجع سابق، ص 95.

[2]- المرجع نفسه، ص-ص 95 -96.

[3]- جمال معتوق، مرجع سابق، ص-ص 92 -95.

3- **المجرم بالعادة:** وهو الشخص الذي يرتكب جرائمه تحت تأثير ظروفه الاجتماعية التي أهمها الاتصال بالمساجين وإدمان الخمر والوقوع في البطالة مما يكسبه استعدادا اجراميا، وتكاد تنحصر جرائم هذا النوع في الاعتداء على الأموال.

4- **المجرم بالصدفة:** وهذا النوع من المجرمين لا يرتكب الجريمة بسبب ميل أصيل لديه، وانما بسبب مؤثرات خارجية، وقد يرتكب جريمته بدافع حب التقليد أو الظهور وهذا النوع يسهل علاجه.

5- **المجرم بالعاطفة:** وهو الشخص الذي يتسم بحساسية مفرطة تجعله سريع الخضوع للانفعالات العابرة والعواطف المتباينة كالحب والغضب والحقد والغيرة.

هكذا نلاحظ كيف أن لمبروزو قد مهد لظهور علم جديد يهتم بالدراسة العضوية والنفسية للمجرم هو الأنثروبولوجيا الجنائية.

- المدرسة الأنتروبولوجية الأمريكية:

جاءت هذه المدرسة كردة فعل طبيعية على الانتقادات الموجهة للمدرسة الوضعية الايطالية ومن أهم روادها نذكر:

- **أرنست هوتون Ernest Hooton:** وهو عالم أمريكي مختص في علم الأنثروبولوجيا البيولوجية قا بدراسة السجناء وتوصل إلى النتائج التالية:

أ-إن المجرمين يتوزعون على فئات مختلفة تتميز بصفات معينة حددها في: حجم الأذنين، شكل الأنف، مدى ضخامة الفكين، العينين، طول القامة، الوزن، شكا الجمجمة.

ب-المجرمون يعانون من انحطاط خلقي يتمثل في وجود تشوهات في تكوين أعضائهم وهي في عمومها موروثة.[1]

- **وليام شيلدون William Scheldon:** استعان كثيرا بعلم الجينات والتصوير في تفسير مسألة الانحطاط المرتبط بالمجرمين وتوصل إلى تصنيف هؤلاء في ثلاث مجموعات هي:

أ. **النموذج الداخلي:** يضم الأفراد الذين يتميزون بضخامة الجهاز الهضمي وترهل أعضاء الجسم وبالتالي يكونون في حالة ارتخاء دائم، فهم يميلون إلى الراحة وقلة الحركة بخلاف السلوك الاجرامي الذي يفترض من صاحبه الخفة والحذر والانتقال السريع.

ب. **النموذج العظمي:** ويضم الأفراد الذين يتمتعون بقوة بدنية وعضلات مفتولة. فضخامة الجسد تغري صاحبها بالمغامرة وإبراز القدرات والرغبة في السيطرة على الآخرين. لديهم ميول عدوانية

[1] - Pierre Grapin, **L'anthropologie criminelle**, PUF, Paris, 1973, P. 54.

تتجسد في ارتكاب الجرائم الواقعة على السلامة والتكامل الجسدي كالقتل، الضرب والاغتصاب.

ج. **النموذج الدقيق:** ينطبق على ذوي الضعف البدني والهزال، أجسادهم ضعيفة وصدرهم منخفض ولديهم ضمور في الجهاز العضلي والعظمي والهضمي، مما يجعلهم بعيدون عن المغامرة والتصرفات الطائشة التي لا تمثل طموحاتهم وتصوراتهم في الحياة الاجتماعية.[1]

- مدرسة التحليل النفسي:

يعتبر عالم النفس النمساوي "سيجموند فرويد" Sigmund Freud (1856-1939) مؤسس مدرسة التحليل النفسي التي أولت عناية خاصة للعوامل النفسية التي تميز كل مجرم، فيكفي أن نجري تحليلا لشخصية المجرم حتى نتعرف على مدى استعداده للسلوك الاجرامي. وعرفت نظريته باسم "نظرية التحليل النفسي في تفسير السلوك الاجرامي الجانح". وفقا لهذه النظرية الانسان يبدأ حياته بغريزتين أساسيتين هما غريزة الجنس أو الحب أو الحياة وغريزة الموت أو الكره، أما شخصية الراشد الكبير فتتكون من ثلاث عناصر هم:

الأنا الدنيا أو الهو: هي مستقر للميول الفطرية والنزعات الغريزية والشهوات، تسعى للإشباع الآني المباشر والفوري للشهوات. وهي تسير وفقا لمبدأ اللذة حيث تسعى للحصول على أقصى درجات الاشباع والمتعة وتجنب الألم ولا تهتم بالواقع أو بالحقيقة كما لا تولي أي اعتبار للقيم والضوابط الاجتماعية وليس لديها فكرة عن الزمن أو الواقع.

الأنا الوسطى: هي بمثابة النفس العاقلة التي تعمل على كبح جماح الهو وترويضها وإقامة الانسجام بين النزعات الغريزية وما يعد مقبولا اجتماعيا. فضبط الشهوات وجعلها تتوافق مع المحيط الطبيعي الخارجي يمثل أحد المهام الرئيسية المسندة إليها، من خلال خلق التوازن بين النزعات الغريزية وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية التي تمثل ضمانة رئيسية لاستمرار الحياة الطبيعية في المجتمع.[2]

تقوم مقام الضمير الخلقي الذي يؤدي وظيفتين هما:

[1] - Lawrence A. Pervin, Olivier P. John, **La personnalité : De la théorie à la recherche**, De Boeck and larcier, Bruxelles, 2005, P. 265.

[2] - Poulain – colombier J., **Le mouvement psychanalytique, psychanalyse et anthropologie**, volume 2, L'Harmattan, Paris, 1999, P. 75.

أ. وظيفة الردع والمحاسبة والعقاب الداخلي على كل ما يرتكبه الفرد من ذنوب ومعاصي وآثام وكل ما يأتيه من الخصال الخاطئة، ويشبه عمله هنا بعمل القاضي الذي يفرض العقاب على الأعمال السيئة.

ب. وظيفة منع وقوع الجريمة قبل وقوعها والوقوف ضد ما توسوس به النفس الآمارة بالسوء، ويشبه عمل الضمير هنا عمل رجل الشرطة أو رجل الجمارك الذي يمنع الجريمة قبل وقوعها.[1]

ج. الأنا الأعلى وتمثل مجموع القيم والمبادئ السامية المستقاة من الدين والتعليم والأخلاق والقانون أو مجموع العادات والتقاليد الموروثة. فهي تعد بمثابة الضمير وكل ما هو خير في الانسان وتراقب وتوجه الأنا وتمنحها قوة التروي والكبت وتحملها المسؤولية عن أي تقصير في أدوار وظيفتها.

وتميل مدرسة التحليل النفسي أو النظرية التحليلية في تفسير الجريمة الى القول بوقوعها يتجه الى أي من الأسباب الثلاث الآتية:

أ. العجز عن التحكم في الدافع الاجرامي "الذات الدنيا" بسبب ضعف أو عجز الذات الوسطى أو العليا ووقوفهم دون النمو المطلوب ويقال أن المجرم لديه قدرة قليلة لكبت الدوافع الغريزية أي الدوافع الاجرامية وذلك نتيجة لوقوع خطأ في النمو، وعلى ذلك يصبح الفرد الذي تسيطر عليه الذات الدنيا مجرما نتيجة لذلك.

ب. قد يؤدي النمو الزائد عن الحد في الذات العليا الى تكوين ما يسمى بالمجرم العصبي، ذلك لأن الضمير الحاد جدا لا يوفر أي اشباع لمطالب الذات ومؤدى هذه النظرية أن المبالغة في اهمال تكوين ذوات الانسان أو التشدد الزائد في تكوين الذات العليا قد يؤدي الى حدوث الجريمة.

ج. تقع الجريمة نتيجة عجز الأنا عن تكييف الميول والنزعات الغريزية باتجاه ينسجم مع التقاليد الاجتماعية السائدة أو عجزها عن التسامي بها أم كبتها في اللاشعور.

د. تقع الجريمة نتيجة لتخلف الأنا الأعلى أو ضعف دورها في الرقابة والتوجيه والردع وفي جميع هذه الأحوال فإن الهو تجد نفسها بدون رقيب فتنطلق على هواها لتشبع حاجاتها بأية وسيلة بما فيها السلوك الاجرامي. وعندما تستعيد الأنا الأعلى بعد ذلك قوتها أو وجودها تقوم بتوجيه اللوم الى

---

[2]– نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعدها السوسيو ثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والديمغرافية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص 67.

الأنا التي سمحت بهذا السلوك وهنا يتولد الشعور بالذنب لدى الفرد الذي قد يؤدي به إلى ارتكاب جريمة ثانية للتحرر من هذا الشعور عن طريق تحمله العقوبة المقررة لها ويطلق على هذا النوع من التحليل النفسي عقدة الذنب. فالمجرم وفق هذا التحليل يعيش ويعاني من وضع نفسي متوتر للغاية وبشكل مستمر يدفعه إلى ارتكاب جرائم مختلفة، وتزداد نسبة ارتكاب الجرائم كلما اقترن ذلك بوجود ظروف تزيد من انفعال المجرم.[1]

لقد كان لهذه المدرسة التأثير الكبير على تطور علم الإجرام لكن يبقى عملها مقتصرا على البحث مع الأفراد الذين يعانون أمراضا نفسية دون غيرهم، مما ينفي إمكانية تعميمها على كل الحالات.

3-المقاربة الاجتماعية في تفسير الجريمة:

لم تلق النظريات العضوية والنفسية في تفسير الجريمة استحسان دعاة التفسير الاجتماعي الذين قابلوها برفض شديد كون الجريمة هي نتاج تداخل مجموعة من العوامل الخارجية سواء كانت اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية أوما يسمى بالبيئة الخارجية. وتضم هذه المقاربة مجموعة من النظريات أهمها:

- المدرسة الجغرافية أو الخرائط:

تتلخص أفكار هذه المدرسة في أن السلوك الاجرامي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتغيرات المناخية أو الأحوال الجوية، حيث تبين وجود علاقة طردية بين بعض الجرائم والعوامل الطبيعية كالحرارة والبرودة. فقد لاحظ جيري Guerry وجود اختلاف بين الأقاليم الفرنسية وطبيعة الجرائم حيث تنتشر في الشمال جريمة الاعتداء على الأموال، فيما نجد في الجنوب جريمة الاعتداء على الأشخاص ونه استنتج أن لعامل الحرارة تأثير على سلوك الأفراد، سماه قانون الحرارة الاجرامي.

وأشار كيتلي Quetelet Adolphe (1796-1874) لوجود علاقة بين الجريمة والعوامل الطبيعية وأكدت تحليلاته الاحصائية تأثير عوامل سوسيولوجية كالسن، الجنس، مستوى الفقر والتعليم وتقسيم الثروة على انتشار الجريمة.[2]

[1] - Mai – sous Dantec, **D'un crime immotivé : L'énigme et le passage**, Publications de l'université de Rouen, Rouen, 1999, P. 109.

[2] - Christian Debuyst, Francoise Digneffe, Jean-Michel Labadi, Alvaro P. Pires, **Histoire des savoirs sur le crime et la peine**, Larcier, Bruxelles, 2008, P.- P. 158- 159.

- المدرسة الاقتصادية في تفسير الجريمة:

تعتبر هذه النظرية أن السلوك الاجرامي هو نتيجة حتمية ومنطقية لنظام اجتماعي واقتصادي ينعدم فيه التوازن ويكرس مبدأ الطبقية في المجتمع. ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن تبني نظام يعتمد الملكية الشائعة أو المشتركة يضع حدا لأي تفاوت بين الأفراد ويجعلهم في حالة اكتفاء واستغناء عن البدائل الأخرى ومنها الجريمة. وقد أرجع بونجر Bonger الأفعال الاجرامية وخاصة الجرائم ضد الممتلكات إلى الفقر الذي يعانيه أبناء الطبقة العمالية في ظل نظام التنافس الرأسمالي. فالفقر ينبع من المنافسة الاقتصادية الغير ناجحة وتقلبات السوق التي تعتبر من لوازم المجتمع الرأسمالي.[1] ومن هنا يصبح علاج الجريمة وفقا لهذه النظرية من خلال إعادة تنظيم وسائل الإنتاج وقيام مجتمع لا طبقي.

- المدرسة الاجتماعية:

أصحاب هذه المدرسة يعتبرون المجرم هو من صنع المجتمع. ومن روادها نجد:

- غبريال تارد Gabriel Tarde:[2] يعتبر أن الجريمة هي نتيجة مباشرة للتطور العمراني والحضري خاصة في المدن الكبرى حيث يتعلم الأفراد الجريمة في الشارع مكونين عصابات الاجرام المختلفة. أنشأ "قانون التقليد" فالأفراد مولعون بتقليد الأشخاص الذين يرون فيهم مثلهم الأعلى ويبرز ذلك في المدن الكبرى. فالسلوك الاجرامي ليس وراثيا بل مكتسبا من جيل إلى جيل ومن قرية إلى المدينة. فالمجرم لا يسلك طريق الاجرام نتيجة خلل عضوي بل هو نتيجة مؤثرات خارجية كالتحريض والاختلاط التي ترتبط بالبيئة الجغرافية ومن أهم الجرائم التي ينطبق عليها هذا القول جرائم المخدرات والدعارة والتشؤد وغيرها.

- إيميل دوركايم Emile Durkheim:[3] يعتبر الجريمة ظاهرة طبيعية وضرورية لتطور المجتمع وهي مرتبطة بنظام المجتمع وثقافته، كما يرى أنه في حالة بلوغ الجريمة حدا معينا، فإن مرد ذلك أن النظام الاجتماعي لم يعد قادرا على أداء دوره كضابط اجتماعي لسلوكات الأفراد. كما أن ضعف الروابط الاجتماعية من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الاحساس بالانتماء إلى الجماعة. فالأفراد الذين لا يستطيعون ابرام علاقات اجتماعية يفشلون في تحقيق مشاريعهم، هم أكثر تهميش وبالتالي يفقدون القدرة على مجاراة الواقع الاجتماعي ويعتقدون أتهم غير معنيين بالقوانين التي تنظم المجتمع. فيجعل سلطة الالتزام ضعيفة وبدون معنى فيكون ذلك سببا في النزوع إلى الجريمة.

---

[1] - - Christian Debuyst, Francoise Digneffe, Jean-Michel Labadi, Alvaro P. Pires, P. 217.
[2] - Maurice Cusson, **La Criminologie**, 3 éd., Hachette, Paris, 2000, P. 56.
[3] - Durkheim E., **Le suicide**, PUF, Paris, 1960.

– **ميلتون Melton:**[1] تشير نظريته إلى أن ضعف الروابط والتواصل بين الأفراد يخلق وضعا يتميز بالتصدع والتفكك وانعدام الانسجام وزيادة النزعة الفردية محل الولاء، التي تظهر أهم مؤشراتها في زيادة معدلات الجريمة كما ونوعا. فكلما زاد حجم المجتمعات البشرية اشتد التباين فيما بينها وزادت الهوة بين فئات المجتمع: فقراء وأغنياء، جاهلين ومتعلمين ...إلخ. وهذا التعارض في المصالح والأهداف يشكل خطرا على المجتمع ويستوجب تدخل الدولة أو السلطة لإعادة النظام فتصبح القيم الاجتماعية رسمية قانونية يجب احترامها.

– **المدرسة الثقافية:**

يعتبر العالم الأمريكي ساثرلند Sutherland أبرز ممثلي هذا الاتجاه الذي يعتبر السلوك الاجرامي يكتسب عن طريق التعلم كما هو الشأن في الحرف والصناعات، ووسيلة هذا التعلم هو الاتصال عبر التخاطب العادي أو عن طريق الإثارة والتقليد.[2] يرى أن الفرد يعيش في وسط اجتماعي لابد أن يتأثر بثقافته ما لم توجد ثقافة أخرى محيطة تتصارع معها. فالفرد يكون في مواجهة عدة نماذج ثقافية وجميع الأفراد متساوون في تعرضهم للمؤثرات الخارجية غير أنهم يتفاوتون في القدرة على المقاومة، فمن كانت له ميول اجرامي اختار هذا السلوك والعكس وهذه الأنماط السلوكية يكتسبها الفرد عبر التنشئة الاجتماعية منذ الصغر.

4–المقاربة التوفيقة:

حاول أصحاب هذه المقاربة التوفيق بين الرأي القائل بتأثير العوامل النفسية والعضوية على سلوك الأفراد والرأي القاضي بتأثير العوامل الخارجية ومن بين روادها بنينيو دي تيليو Benigno di tillio الذي اعتبر الجريمة سلوك فردي بيولوجي اجتماعي فالفرد المجرم له استعداد لذلك مع ترافق ذلك مع استجابة الدوافع الغريزية للمؤثرات الخارجية. فالمجرم يتميز بضعف المقاومة وسرعة الاستجابة لهذه المؤثرات. أرجع السلوك الاجرامي إلى العوامل التالية:[3]

– عوامل تكوينية: هي عوامل سابقة على الاجرام.

---

[1] – عليلي عبد الصمد، **الجريمة بين المفهوم القانوني ومدلولاتها في مخيلة الأفراد وثقافتهم**، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الأنثروبولوجيا، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2012–2013، ص 88.

[2] - Robert Cairo, **Introduction aux sciences criminelles : Pour une approche globale et intégrée du phénomène criminel**, 6eme éd., L'Harmattan, Paris, 2008, P. 114.

[3] - Christian Debuyst, Francoise Digneffe, Jean-Michel Labadi, Alvaro P. Pires, op. cit., P. 51.

– عوامل مهيأة: تعمل على إيقاظ الاستعداد الاجرامي وإثارته.

– عوامل مفجرة: تؤدي مباشرة لارتكاب الجريمة.

يشير هذا الباحث أن الجريمة لا تتحقق إلا بوجود عامل اجتماعي خارجي يتحول بدوره إلى دافع نفسي لارتكاب الجريمة، لذلك كان من الضروري البحث في كل العوامل المرتبطة بالمجرم.

5– المقاربة الحديثة:[1]

تركز معظم الدراسات الحديثة على مدى مسؤولية الضحية في إثارة المجرم وتشجيعه على أداء هذا السلوك. ودراسة السلوك الاجرامي يكون وفق مقاربة دينامية تقوم على ثلاث عناصر هي: شخصية المجرم، الظروف التي تتم فيها الجريمة والضحية وموقعها من هذه الدينامية. ومن أهم أفكار هذه المقاربة نذكر:

– ارتكاب الضحية لخطأ جسيم ينجر عنه مباشرة وقوع فعل الاجرام ويشجع المجرم على ذلك مثل: عدم بذل أي جهد من قبل الضحية لتجنب المجرمين أو الاقتراب من الأماكن التي يتردد عليها المجرمين دون أي احتراس.

– في بعض الجرائم قد يكون للضحية دور حاسم في وقوع الجريمة مثل جريمة الاغتصاب التي يزداد انتشارها في المجتمعات التي تمنح حرية جنسية كبيرة للمرأة.

– تقع الجريمة نتيجة علاقة تفاعلية بين المعتدي والضحية، مما يقتضي تحليل الظروف النفسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بكل طرف في إطار علاقة دينامية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكان والزمان الذي وقعت فيه الجريمة.

– تركز هذه المقاربة على الأحاسيس التي تتكون لدى المجرم الذي يتوجب عليه التحرر من أحاسيسه الداخلية والعاطفية ويتخلص من كل ما من شأنه أن يثيره تجاه الضحية وإلا فإنه سيقع في فخ تأنيب الضمير.

– اقتناع المجرم بمشروعية سلوكه الاجرامي تحت تأثير الصورة النمطية المكونة في ذهنه عن الضحية (فرد تعيس يستحق الألم دون شفقة).

[1]– عليلي عبد الصمد، مرجع سابق، ص – ص 96 – 102.

- قائمة المراجع:

- الكتب:

- إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

- جمال معتوق، **مدخل الى علم الاجتماع الجنائي أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2014.

- عبد الرحمن العيسوي، **دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1992.

- غباري محمد سلامة محمد، **في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية، ط1، القاهرة، 2005.

- غني ناصر حسن القريشي، **علم الجريمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2011.

- نبيل السمالوطي، **علم اجتماع العقاب**، دار الشروق، ط1، جدة، 1993.

- رمسيس بنهام، **الوجيز في علم الإجرام منشأة المعارف**، ط1، الاسكندرية، دون سنة.

- طلعت ابراهيم لطفي، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2008.

- الرسائل والأطروحات:

- عليلي عبد الصمد، **الجريمة بين المفهوم القانوني ومدلولاتها في مخيلة الأفراد وثقافتهم**، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الأنثروبولوجيا، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2012–2013.

- نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعدها السوسيو ثقافية والقانونية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والديمغرافية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

- Les livres :

- Pinel Philippe, **Traité médico philosophique sur l'aliénation mentale ou la manie**, l'Harmattan, Paris, 2006.

- Pierre Grapin, **L'anthropologie criminelle**, PUF, Paris, 1973.

- Lawrence A. Pervin, Olivier P. John, **La personnalité : De la théorie à la recherche**, De Boeck and larcier, Bruxelles, 2005.

- Poulain – colombier J., **Le mouvement psychanalytique, psychanalyse et anthropologie**, volume 2, L'Harmattan, Paris, 1999.
- Mai – sous Dantec, **D'un crime immotivé : L'énigme et le passage**, Publications de l'université de Rouen, Rouen, 1999.
- Christian Debuyst, Francoise Digneffe, Jean-Michel Labadi, Alvaro P. Pires, **Histoire des savoirs sur le crime et la peine**, Larcier, Bruxelles, 2008.
- Maurice Cusson, **La Criminologie**, 3 éd., Hachette, Paris, 2000.
- Durkheim E., **Le suicide**, PUF, Paris, 1960.
- Robert Cairo, **Introduction aux sciences criminelles : Pour une approche globale et intégrée du phénomène criminel**, 6eme éd., L'Harmattan, Paris, 2008.

- Les publications et revues scientifiques :

- Kaluszynski Martine, **Quand est née la criminologie ? Ou la criminologie avant les archives**, in : "Revue Hypermédia", 1 jan. 2005, P. 08. Consulté le 15/02/2019.

- Les conférences :

- ABBASSI Salah Eddine, **La criminologie : Objet, objectifs et moyens**, Conférence le 26-11-2013, Gai Moulin, Paris, 2013.